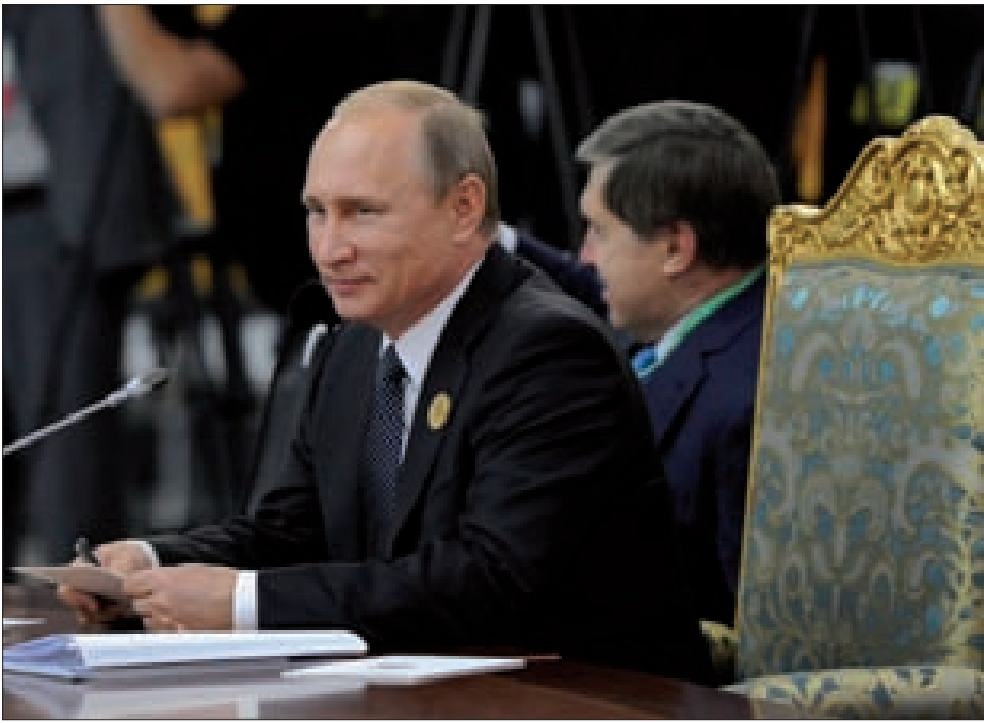


بوتين: العقوبات الأوروبية الجديدة ضد روسيا تعني تقويض العملية السلمية في أوكرانيا

واشنطن تشدد عقوباتها على موسكو وتستهدف «سيربنك»



قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن فرض عقوبات أوروبية جديدة ضد روسيا على خلفية الأزمة في أوكرانيا يبدو «غريباً بعض الشيء»، لأن العقوبات في الواقع تقوض العملية السلمية في البلاد.

وفي خطاب الغاء في عاصمة طاجيكستان دوشنبه، حيث يشارك بوتين في قمة منظمة شنغهاي للتعاون، قال الرئيس الروسي إن العقوبات الأوروبية الجديدة ستعكس سلباً على الدول التي فرضتها ضد موسكو، مؤكداً أن حكومة بلاده تفكر في إجراءات جوابية، وشدد على أن الهدف الوحيد من اتخاذها المحتمل هو الدفاع عن المصالح الروسية.

وفي تناوله لموضوع الأزمة الأوكرانية أشار الرئيس الروسي إلى استغلالها «لإجلاء الناتو ليس كمنظمة عسكرية إنما كإحدى الأدوات المحورية للسياسة الخارجية الأميركية من أجل حشد أتباع لها وتخفيفهم بتهدية خارجي مزعوم». وأرب عن أسفه لهذا الواقع قائلًا إن أوكرانيا أصبحت «رهينة المصالح غيرها، وأنا أعتقد أنها ممارسة سيئة».

من جهة أخرى، أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات جديدة على روسيا يقوض عملية السلام في أوكرانيا. وقال إن «اتخاذ مثل هذه القرارات في اللحظة التي نأمل فيها بأن نتخذ عملية التسوية في أوكرانيا طابعاً مستقراً، يعني اختيار توجه نحو تقويض عملية السلام».

وأكد الوزير الروسي في حديث تلفزيوني، أن موسكو سترد على عقوبات الاتحاد الأوروبي «بهدوء وبشكل مناسب، وستتطلق في ذلك قبل كل شيء من ضرورة حماية مصالحها».

ونشر الاتحاد الأوروبي في صحيفته الرسمية أمس تفاصيل حزمة العقوبات الجديدة التي فرضها على روسيا لتدخل بذلك حيز التنفيذ، وتصبح سارية المفعول اعتباراً من تاريخه.

وجاء في الصحيفة الرسمية أن الاتحاد فرض حظرًا على تمويل أكبر ثلاث شركات روسية للتصنيع العسكري هي «أوبورون بروم» والمؤسسة الموحدة لصناعة الطائرات و«أورال فاغون زاوود» وثلاث شركات في قطاع الوقود والطاقات هي «روس نفط» و«ترانس نفط» و«غاز برون نفط»، ويحظر أيضاً تداول سندات هذه الشركات والمشاركة في إصدارها إذا كانت فترة تداولها تتوق 30 يومًا. علاوة

على ذلك، يحظر الاتحاد الأوروبي على شركاته تقديم خدمات النفط في مجال الحفر على عمق كبير، وفي استئمار الحقول في منطقة القطب الشمالي وحقول النفط الصخري. وتستهدف العقوبات أيضاً 9 مؤسسات تصنيع عسكري أخرى وهي كوسورتيوم «سيروبوس» و«ستاكو إينسترومينت» و«خيم كومبوزيت» و«كونسورتيوم كلاكشنيكوف» ومصنع تولا للأسلحة و«تقنيات صناعة المكائن» و«المجمعات العالية الدقة» كوسورتيوم «الماز-انتي» لإنتاج وسائل الدفاع الجوي، ومؤسسة «بازالت» العلمية الإنتاجية، إذ تمنع الشركات الروسية من تزويدها بالتقنيات العسكرية والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج.

وورد في البيان أيضاً أنه تقرر تشديد القيود على اقتراض روسيا من أسواق المال، إذ يحظر الاقتراض أكبر خمسة بنوك حكومية روسية هي «سيربنك» و«في تي بي» و«غاز برون بنك» و«فيش إكونوم بنك» و«روس سيلخوزبنك»، ويمنع تداول الإصدارات الجديدة لسندات هذه البنوك وغيرها من أوراقها المالية إذا كانت فترة التداول تتجاوز 30 يومًا. ووسع الاتحاد الأوروبي قائمة العقوبات الموجهة ضد مواطنين روس وأوكرانيين، مضيفاً 24 اسماً وهم «مطلون عن القيادة الجديدة في دونباس وحكومة القرم ومسؤولون ورجال أعمال روس»، ليرتفع عدد

المعاقبين في القائمة إلى 119، يمنع منهم تاشيرات دخول إلى دول الاتحاد الأوروبي، وتجمد جميع أصولهم المالية وأملكهم إن وجدت في دول الاتحاد. وتضم الإضافة الجديدة أسماء نواب رئيس مجلس الدوما الروسي، وزعيم الحزب الليبيرالي الديمقراطي فلاديمير جرينوفسكي، والمدير لعام لشركة «روس نتخ» سيرغي تشيبيروف، ورئيس وزراء «جمهورية دونيتسك الشعبية» الكسندر زاخارتشنيكو.

من جهة أخرى، أعلنت الولايات المتحدة مزيداً من العقوبات على روسيا في مجالات النفط وصناعات الدفاع كما فرضت مزيداً من القيود على إطلاع المصارف الروسية الكبرى على أسواق الديون والأوراق المالية الأميركية في إطار معاقبة موسكو على تدخلها في أوكرانيا. يجيء فرض هذه العقوبات التي تستهدف للمرة الأولى بنك «سيربنك» الروسي متزامناً مع العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي، حيث تسهم العقوبات الأميركية الجديدة في تضيق الخناق مالياً على ستة بنوك روسية منها مصرف «سيربنك» أضخم بنوك روسيا من حيث الأرصدة من خلال منع الأفراد الأميركيين والشركات من التعامل مع أي ديون يصدرها لمدد استحقاق تزيد على 30 يومًا.

وفي السياق، قال مسؤول أمريكي كبير رفض الكشف عن اسمه إن

البناء

الجنوبية وباكستان وأفغانستان وتايلاند وغيرها من الدول تتمتع بوضع الحلفاء الأساسيين لواشنطن خارج حلف الناتو.

وتعتبر السبيل الأنجع للتصدي للخطر والإرهاب.

أكد الرئيس الإسرائيلي حسن روحاني أن التخطيط المنظم والتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف ومكافحة الفقر الثقافي والاقتصادي، تعتبر السبيل الأنجع للتصدي للخطر والإرهاب.

وأعلن مصدر في قوات «الدفاع الشعبي» أنه جرى تسليم الجانب الأوكراني 37 جندياً مقابل 37 عنصراً من «الدفاع الشعبي»، وذلك في منطقة قسطنطينوفكا فجر أمس.

وأفاد جيش «جمهورية دونيتسك الشعبية» بقيام القوات الأوكرانية بنقل صهريجيين محملين بمادة كيميائية خطيرة الخميس الماضي إلى ضواحي مدينة سلافيانسك بمقاطعة دونيتسك.

وقال المتحدث باسم هيئة أركان قوات الدفاع الشعبي في الجمهورية، إن الصهريجيين المذنبين يحملان علامة «مادة كيميائية خطيرة» نقلا عن أطراف سلافيانسك، مشيراً أن سلطات كييف ربما تخطط لمحاكاة «كارثة من صنع بشري» أو اتهام قوات الدفاع الشعبي باستخدام المواد السامة.

وأشار المصدر نفسه إلى أن السائل الموجود في الصهريجيين يمكن تصنيفه ضمن مواد سامة جدا تثير إصابات خطيرة للجهاز التنفسي البشري وتعرض الإنسان لخطر موت محتمل، مضيفاً أنه وفقا لمصدر في قيادة «عملية مكافحة الإرهاب» الأوكرانية، فإن المادة قد تستخدم ضد مدني إحدى البلديات الواقعة بالقرب من مواقع «الدفاع الشعبي» على أن يسجل «الهجوم» من قبل كل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة العفو الدولية، وذلك بهدف تقديم ذرائع قانونية لإعلان «جمهورية دونيتسك» منطقتة إرهابية وإصدار مذكرة لملاحقة قادتها.

وأما الفرضية الأخرى فطرحها مصدر أوكراني آخر، معتبراً أن الغرض من إيفصال الصهريجيين المشوهين هو محاكاة كارثة من صنع بشري من أجل استدعاء خبراء عسكريين غربيين لمعالجتها، على أن يبقوا في منطقة النزاع بعد ذلك.

روحاني من شنغهاي يؤكد

التخطيط المنظم للتصدي للإرهاب

تقديم الدعم المالي والتسليحي والاستخباراتي لها، فقد أكدت إيران أن دعم الإرهاب والتطرف سيفرق المنطقة بهما تالياً».

وقال الرئيس روحاني: «إننا نشهد الآن ماذا فعلت المجاميع المتطرفة والداعية للحرب بالشرق العراقي، فضلاً عن مجازرها التي ترتكبتها في سورية، فآزمة العراق اليوم هي حصيلة مشؤومة لآداء القوى التوسعية بالأسس». وأكد أن بؤرة الأزمة الحاصلة في المنطقة تحولت إلى مركز استقطاب للمتطرفين والجماعات الإرهابية، وتابع: «أن حل وتسوية هذه الأزمة بحاجة إلى الإجماع والعزم الجاد والإجراء الإقليمي والدولي المشترك وفي غير هذه الحالة فإن هذه الأزمة يمكنها توريث المنطقة كلها، وخلق التهديد في خارج المنطقة أيضاً».



«Yahoo» تتلقى تهديدات من واشنطن لإجبارها على تسليم بيانات المستخدمين

دولار أمريكي عن كل يوم ترفض فيه الشركة الامتثال لأوامر المحكمة بتسليم بيانات المستخدمين، مع غرامة مضاعفة كل أسبوع على التوالي.

وتريد شركات الإنترنت الأميركية جزئياً أن تكشف بقر ما تستطيع عن الإجراءات التي تقوم بها وكالات الاستخبارات خلف الكواليس من أجل الحصول على بيانات عن المستخدمين، وذلك بسبب مخاوف حول تأثير ذلك على أعمالهم.

وقالت «ياهو» إنها ستبدأ في الكشف عن نحو 1500 وثيقة سرية للصراع الطويل مع الحكومة. وفي وقت سابق من هذا العام، بدأت شركات «فايسبوك» و«مايكروسوفت» و«ياهو» و«غوغل» نشر تفاصيل عن طلبات الحكومة السرية للبيانات التي يتلقونها، على أمل أن تظهر محدودية تورطها في جهود المراقبة المثيرة للجدال في الولايات المتحدة.

إلى إصدار قرار حول مكافحة العنف والتطرف». وتابع قائلًا: «يمر الآن عام على تلك الجهود، والعالم أصبح يدرك يوماً بعد يوم عمق هذا التحديز والأخطار الناجمة عن هذه الظاهرة البغيضة».

وقال الرئيس روحاني: «إن غالبية الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون تواجه بصورة أو أخرى خطر التطرف والإرهاب، لذا فإن التخطيط المنظم والتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف السياسية والأمنية ومكافحة الفقر الثقافي والاقتصادي ودعم قادة الدول الأعضاء لهذه الإجراءات، تعتبر السبيل الوحيد للتصدي لهذه الأزمة وتجاوز مشاكلها المتصاعدة». وأضاف: «منذ بدء هذه الموجة الجديدة من الأزمة حيث يادر بعض اللاعبين الإقليميين والدوليين إلى تقوية المجاميع المتطرفة عبر



وتلقى هذه الوثائق ضوءاً جديداً على كيفية تعامل الحكومة الأميركية مع شركات الإنترنت في هذا البلد والرافضة لأوامر المحكمة المختصة بوكالة الاستخبارات الأميركية، والتي ترفض على الحكومة إجراء مراقبة في ما يتعلق بقضايا الأمن القومي.

كُشف النقاب عن وثائق تشير إلى أن الحكومة الأميركية هددت عام 2008 بتغريم شركة «Yahoo» بنحو 250 ألف دولار يومياً، إذا لم تسلّم بيانات العملاء لوكالات الاستخبارات.

وتلقى هذا الوثائق ضوءاً جديداً على كيفية تعامل الحكومة الأميركية مع شركات الإنترنت في هذا البلد والرافضة لأوامر المحكمة المختصة بوكالة الاستخبارات الأميركية، والتي ترفض على الحكومة إجراء مراقبة في ما يتعلق بقضايا الأمن القومي.

وقد خسرت الشركة المعركة، ما مهد برأي الخبراء الطريق أمام عميل وكالة الاستخبارات المركزية والأمّن القومي السابق إدوارد سنودن في الكشف عن برنامج المراقبة «بريزم» صيف العام الماضي.

وكشفت الوثائق السرية عن أن الحكومة الأميركية قد فرضت على «Yahoo» دفع غرامة لا تقل عن 250 ألف

لا يمكن للغرب ... (تتمة ص1)

وغربيين وقطريين لا يمكن النقطة بهم!

بتاريخ 15 آب الماضي، اعتمد مجلس الأمن بإجماع أعضائه قراره رقم 2170 في شأن التنظيمين الإرهابيين الدوله الإسلاميه الروسي الذي تمثل العنصر، وسائر ما يرتبط بتنظيم القاعدة من الأفراد والجماعات والمؤسسات والأفراد والكيانات. وكما أكد القرار 1373 والقرارات الأخرى المتعلقة بالإرهاب والوعا على في سورية، فقد أكد القرار على استقلال سورية والعراق وعلى سيادة ووحدة وسلامة أراضي هذين البلدين استناداً مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. كما أكد القرار على أداته داعش والنصرة وما يرتبط بهما من كيانات إرهابية وأعمالها الإرهابية وجرائمها المرتكبة ضد المدنيين وغيرهم، وتدمير الآثار الإنسانية والمواقع الثقافية والدينية والحرق والتجسيم والمهينة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مما يزعزع الاستقرار ويقوّض دعامته. وأكد الجميع أن هذه الإشارات هي الأقوى التي تصدر عن مجلس الأمن في شأن هذين التنظيمين الإرهابيين وجرائمهما. إلا أن ما حدث بين ليلة وضحاها هو ضياع كل معاني هذا القرار الذي سقطت منه في لغة الدول الغربية آية إشارة إلى مخاطر داعش في سورية والتفاهة والإفراط في جرائمه الذي تنطبع في العراق. كما سقطت في لغة الدول الغربية عند إشارتها إلى القرار، وهذا حكماً توجه غير أخلاقي، إلى الجوانب التي تتعلق بتنظيم جبهة النصرة وشققاتها من فروع القاعدة الأخرى.

إننا كراقبين ومهتمين ومسؤولين لم نتفاجأ بإسقاط هذه العناصر الأساسية وغيرها من مضمون القرار 2170 والذي جاء قراراً شاملاً وزرع بعض التفاؤل في فروع القاعدة الأخرى من التشاؤم إزاء دور مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة في قدرتها على التعامل بجدية ومصداقية مع مشاكل عالم اليوم. إلا أن ما نواصل النقاش في ضميره ونحتمد على عالمه التحريض الرخيص ضدنا في سياساته اليومية لا يمكن أن يكون صادقا في تعامله مع قضايا تهم غالبية شعوب العالم بما في ذلك شعبنا العربي لارهاب. إلا أن بعض الدول الغربية التي تبنت هذه التنظيمات الإرهابية، بالتعاون مع العائلة السعودية، التي تتعامل مع هذه التنظيمات وتدعمها على الملأ بطريقة تدعو إلى الامتنان، يجب أن تراجع سياساتها قبل قوات الأوان. وسورية تعتبر عن قناعتها بأن الانتصار على الإرهاب لا يمكن أن يُحقّق النجاح المطلوب إلا من خلال احترام استقلال وسيادة والدول والتنسيق مع حكوماتها إزاء كل تحرك، وإلا فإن أي نشاطات عسكرية أحادية الجانب من قبّل أي تحالف لن تكون إلا أعدواناً على العراق وسورية ويجب التعامل معها بهذا الفهم.

إن الأهم في مواجهة الإرهاب في الشرق الأوسط والذي يجب أن لا تنسأه أيضاً الدول الغربية، هو محاربة العامل «الإسرائيلي» الذي هو أساس الإرهاب في هذه المنطقة. وتتم الواضح أن هدف الولايات المتحدة وحلفائها هو التعميت التام على الدور «الإسرائيلي» في تاجيح الوضع من خلال إرهابها المدعوم غربياً على الشعب الفلسطيني. فإذا كانت الولايات المتحدة والدول الغربية صادقة في مواجهة الإرهاب، فإن العنوان الرئيسي إضافة لداعش هو «إسرائيل» التي حصد عدوانها الأخرى على غرّة عشرات الآلاف من الشهداء والجرحي الفلسطينيين في أكبر عملية إرهاب في المنطقة. لقد تصادفت كل هذه التغيرات في المشهد القائم في المنطقة، مع الزيارات الالتي قام بها المبعوث الخاص للأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا إلى دمشق ليدلّ محاولة جديدة لوضع حد للتطورات الكارثية التي شهدتها سورية نتيجة للحرب المعلنة عليها من قبل بعض الدول الغربية والإقليمية للاهداف التي جددناها سابقاً. وكان من الصائب أن يبدأ السيد دي ميستورا مهمته بدءاً من دمشق في يُناقش ذهنيّة منفتحة

العناصر الأساسية لمهمته مع القيادة السوريّة. وفي هذا المجال، فإنه لا يمكن إخفاء ارتباط القيادة السوريّة للتعامل مع مبعوث خاص يتفهّم حقائق وخلفيات ما يجري في سورية على أعلى اللّاقل محاولة فهم هذه التطورات من العنبر.

بعد الإخفاقات التي شهدتها مؤتمر جنيف لأسباب أصبحت واضحة للجميع وعلى مقدمها إصرار الدول الغربية التي دعمت وشكّلت وفد الائتلاف وأكّدت على وحدانية تفكير هذا الائتلاف للمعارضة السوريّة واحتكاره لهذا التعميل على رغم انعزال هذا الهيكل عن التطلعات الحقيقية للشعب السوري وعدم اعتراف المكونات الأكثر تفصيلاً للمعارضة السوريّة، إذا جاز لنا استخدام مثل هذا التعبير، بهذا الائتلاف ممثلاً لها من جهة، ومن جهة أخرى تجاهل هذه الدول وائتلافها للتحديّ الأساسي الذي واجه ولايزال يواجه سورية وهو خطر الإرهاب. وها هي نفس الدول تعترف الآن أنّ خطر الإرهاب لا يجب أن يعطل أولويّة سوريّة فقط، بل إنّ هذا الخطر أصبح أولويّة لكل العالم. بذلك تعود هذه الدول إلى ما قالته سورية منذ بداية أزمتها وأكّدت عليه في مؤتمر جنيف.

وقد أكّد الجانبان السوري والأممي خلال محادثاتها يوم 11/9/2014، على الأولويّة مكافحة الإرهاب وأهميّة تحقيق مصالحتات محلية في كل أنحاء سورية. ومن جهة أخرى تعتبر الجانبان أن مكافحة الإرهاب وتحقيق المصالحت المحلية سيساهمان في الوصول إلى حوار وطني ذي معنى يؤدي إلى انتقال سورية إلى الأمن والاستقرار اللذين يشدهما الشعب السوري، واستمرار التعاون الذي ترغب سورية بتعميقه مع الأمم المتحدّة، فقد أكّد الرئيس الأسد عن استعداد سورية لمواصلة العمل مع مبعوث الأمم المتحدة وتقديم الدعم والتعاون اللازم لإنجاح مهمته بما يحقّ مصلحة الشعب السوري في الوصول إلى حل يضمن الخلاص من الإرهاب والقضاء على تنظيماته ويمتدّد إلى حلّ يضمن سمياتها وأنّ أي نجاح يحققه في ميستورا في مهمته هو نجاح لسورية وشعبها. وفي السياق نفسه أكّد الرئيس الأسد أنّ ما تشهده سورية والمنطقة جعل مكافحة الإرهاب أولويّة لأنه بات الخطر الأكبر الذي يهدّد الجميع، ولأنّ أي تقدّم في هذا المجال من شأنه أن يسهم في دعم المصالحت الوطنية التي نجحتّ حتى الآن في العديد من المناطق السوريّة.

وقد كان من المرغّب أن يؤكّد دي ميستورا على أنّ التهديد الإرهابي أصبح مصدر قلق وخوف عالمي، وأنّ يشير خلال اللقاء مع الرئيس الأسد ويعدّه لأجهزة الإعلام على ضرورة مساعدة السوريين على التوصل إلى حل يساهم، مع الأخذ في الاعتبار الحقائق والتطورات الجديدة ومنها خطر المجموعات الإرهابية التي عزّف بها قرار مجلس الأمن رقم 2170.

وما يشك فيه هو أنه إنّها توافقت الإرادة الدولية مع الإرادة السوريّة بعيداً عن التدخلات والأجندات الخارجيّة الضيقة والحاقدة، فإنّ التفاؤل الذي كان بعيداً في بعض مراحل التطورات السوريّة، يسعود لزرع اليقظة على وجود السوريين ومحبي سورية ألقياً ودولياً. إنّ من حق السوريين جميعاً أن يحلموا بالمعودة إلى الأمن والاستقرار الذي شهدته سورية لعقود كثيرة، وليس ذلك فحسب بل إلى تحقيق ما يحلم به الرئيس بشار الأسد نيابة عن جميع السوريين بإعادة بناء سورية الجديدة لكرمل أبنائها الذين يريد لهم الرئيس بشار الأسد أن يعيشوا لهم أرضهم ومودين في تطلعاتهم ومستعدين للغد الأجل نحو التقدّم والإزدهار والديمقراطية المنشودة.

د. فيصل المقداد